

دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات

The role of audit committees in supporting and improving corporate governance

بوفليح نبيل

أستاذ محاضر أ جامعة الشلف

bouflihnabil@gmail.com

جريو صارة

طالبة دكتوراه جامعة الشلف

saradjeriou@hotmail.com

Received: 19/04/2019

Accepted: 26/05/2019

Published: 30/06/2019

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور لجنة التدقيق في دعم وتفعيل حوكمة الشركات، باعتبارها لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، تقوم بالإشراف على السياسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وكذلك تعمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي، كما تعتبر أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات من خلال دعم مجلس الإدارة في القيام بأعمال التوجيه والإشراف وتنفيذ مسؤولياته القانونية، وبالتالي المساهمة في ضمان جودة التقارير المالية ومصداقية المعلومات المحاسبية. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات كما تزيد من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية وتعزز من الثقة في مخرجات هذه الأنظمة المتمثلة بالتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، حوكمة الشركات، التقارير المالية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي.

تصنيف JEL: G32, G34, M42.

Abstract

This paper aims to highlight the role of the Audit Committee in supporting and activating corporate governance, as an independent committee of the Board of Directors, which oversees the accounting policies and financial reporting of the institution and complies with its instructions, and acts as a liaison between him and the external and internal auditor, It is also one of the main pillars of the success of the implementation of corporate governance by supporting the Board of Directors in carrying out the work of guidance and supervision and the implementation of its legal responsibilities, and thus contribute to ensure the quality of financial reports and the credibility of accounting information. The results of the study showed that there is a positive impact on the application of the principles of corporate governance to the confidence and credibility in the financial reports of companies and increase the effectiveness and efficiency of control over financial and accounting systems and enhance confidence in the outputs of these systems of financial reports.

Keywords: Audit Committees, Corporate Governance, Financial Reports, Internal Audit, External Audit.

Jel Classification Codes: G34, G32 , M42.

المؤلف المرسل: جريو صارة، الإيميل: saradjeriou@hotmail.com

1. مقدمة

برزت الحاجة إلى وجود لجان التدقيق بسبب كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وإتساع نشاطها وتعدد أقسامها وفروعها، وتضارب المصالح بين الملاك والمديرين، ومن أجل المحافظة على أصول وممتلكات المساهمين وزيادة إستثماراتها، باعتبارها أداة للرقابة حول عدالة القوائم المالية لتلك المؤسسات، وإعداد تقرير نهائي يسمح لمستخدمي القوائم المالية باتخاذ قراراتهم بكل ثقة. كما برزت الحاجة إليها من خلال الأزمات والإنهيارات المتتالية لأهم وأكبر المؤسسات الاقتصادية في العالم، على غرار شركة إنرون للطاقة، وشركة وورلد كوم للاتصالات، ومكتب التدقيق آرثر أندرسون، وهو الأمر الذي أدى بروز حوكمة الشركات لغرض إيجاد آلية عمل المؤسسات وإحكام الرقابة عليها وعلى أدائها المالي من خلال وضع القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية التي تهدف إلى الإلتزام بالسلوك المهني والأخلاقي بالشكل الذي يساعد على إكتشاف الأخطاء قبل وقوعها أو أثناء إرتكابها والعمل على تصحيحها من حالات الغش والإختلاس والتلاعب. وهذا يساعد على زيادة الثقة في القوائم المالية الصادرة عنها إلى الجهة المستفيدة منها، وفي هذا الصدد زاد الاهتمام بالدور الذي تؤديه أدوات حوكمة الشركات عند إعداد التقارير المالية.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

كيف تساهم لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات؟

الأهمية:

تكمن أهمية هذا الموضوع من خلال الدور الكبير الذي تؤديه لجان التدقيق في توجيه أعمال المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات من خلال دعم مجلس الإدارة في القيام بأعمال التوجيه والإشراف وتنفيذ مسؤولياته القانونية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات وتساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها .
- إبراز دور وأهمية لجان التدقيق من خلال مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، والمدقق الداخلي.
- التعرف على مبادئ حوكمة الشركات والعناصر الأساسية لتطبيقها.
- التعرف على مختلف الآليات التي تدعم وتفعّل دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات .

المنهج المتبع:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وهذا لإعطاء صورة واضحة على موضوع دراستنا، وكذلك وصف الإطار المفاهيمي للجان التدقيق والمفاهيم المرتبطة بحوكمة الشركات، وكذا تحليل العلاقة التي تربط بين لجان المراجعة ودورها في تفعيل حوكمة الشركات.

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً/ ماهية لجان التدقيق

ثانياً/ أساسيات حوكمة الشركات

ثالثاً/ دور وأهمية لجان التدقيق في تعزيز حوكمة الشركات

1. ماهية لجان التدقيق

إن وجود لجان التدقيق داخل المؤسسة له دور مهم في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على أداء مسؤولياتهم بكل ثقة من خلال تدعيم إستقلالية المدقق الخارجي، وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة، كما تعتبر لجان التدقيق بمثابة حلقة الوصل بين الإدارة والمدقق الخارجي وبين الإدارة والمدقق الداخلي في المؤسسة.

1-1 نشأة لجان التدقيق

ترجع نشأة لجان التدقيق إلى الأربعينات من القرن العشرين نتيجة قيام العديد من إدارات الشركات بعمليات الغش والتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال، وهي من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على إنشاء لجان التدقيق في المؤسسات، لما يمكن أن تؤديه من دور مهم في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها¹.

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية إستقلالية المدقق الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق²، وفي سنة 2003 تم إصدار تقرير سميث الذي تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بدور ومسؤوليات لجان التدقيق وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للمؤسسات، كما طالب هذا التقرير المؤسسات بضرورة أن يكون للجان التدقيق تقريراً سنوياً يتم نشره بحيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل أعضاء لجنة التدقيق. وتماشياً مع القانون السابق طالبت العديد من البورصات المالية المؤسسات المسجلة فيها بضرورة قيام لجنة التدقيق بهذه المؤسسات بإصدار تقرير خاص بها يرفق ضمن القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات توضح فيه لجنة التدقيق المسؤوليات التي قامت بتنفيذها خلال الفترة ورأيها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المالية. سوف يؤدي تطبيق تلك الإجراءات بطبيعة الحال إلى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات مما يزيد من درجة الثقة التي يمنحها المستفيدون في تقارير التدقيق حول مختلف التقارير المالية للمؤسسات³.

2-1 مفهوم لجان التدقيق

- تعرف لجنة التدقيق على أنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات⁴.

- لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة التدقيق حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر⁵.

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن الدور الأساسي للجان التدقيق يتمثل فيما يلي⁶:

- متابعة عملية تطوير المعلومات المالية؛

- مراقبة فعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛

- متابعة المراجعة القانونية للحسابات السنوية والحسابات الموحدة؛

- ضمان إستقلالية المدققين على وجه الخصوص بما يتعلق بعرض الخدمات التكميلية؛

3-1 أهداف لجان التدقيق

تهدف لجان التدقيق إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي، إن الهدف من تشكيل لجان التدقيق يتمثل فيما يلي⁷:

-زيادة جودة التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة؛

-توفير الاستقلالية والحياد للمدقق الخارجي والداخلي؛

-التنسيق بين جهود المدقق الداخلي والخارجي لتفادي التعارض أثناء أداء مهام كلا منهما؛

-تحسين جودة أداء أنظمة الرقابة الداخلية مما ينعكس بالإيجابية على أداء المدقق الداخلي والخارجي؛

- تحسين أداء مجلس الإدارة خاصة فيما يخص الجانب المالي والمحاسبي؛

ولتحقيق الأهداف سابقة الذكر يجب ضبط مهام لجان التدقيق بعد وضع القوانين التنظيمية الداخلية لإنشائها وتسييرها وفقا لما تنص عليه مبادئ الحوكمة، بما يضمن اجتماعها بشكل دوري وتقديم التقارير اللازمة لمجلس الإدارة.

4-1 أهمية لجان التدقيق

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحو التالي⁸:

1-4-1 أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة: إن إنشاء لجان التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة المؤسسة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2-4-1 أهميتها بالنسبة للتدقيق الخارجي: لعل الدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3-4-1 أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4-4-1 أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان التدقيق داخل المؤسسات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

5-1 مسؤوليات لجان التدقيق

يمكن تلخيص مسؤوليات لجان التدقيق فيما يلي⁹:

1-5-1 مسؤوليات اللجنة اتجاه إعداد التقارير المالية، وتشتمل على:

- ✓ مراجعة المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد التقارير المالية؛
- ✓ مدى مناسبة تلك المبادئ لطبيعة عمليات المؤسسة؛
- ✓ مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية التي تطبقها المؤسسة؛

2-5-1 مسؤوليات لجنة التدقيق اتجاه وظيفة التدقيق الخارجي، وتشتمل على:

- ✓ تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه؛
- ✓ مراجعة خطة التدقيق التي يقوم المدقق الخارجي بإعدادها؛
- ✓ حل النزاعات التي قد تنشأ بين إدارة المؤسسة والتدقيق الخارجي بشأن إعداد القوائم المالية؛
- ✓ التأكد من استقلالية المدقق الخارجي؛

3-5-1 مسؤوليات لجنة التدقيق اتجاه التدقيق الداخلي، وتشتمل:

- ✓ قيام اللجنة بتعيين رئيس التدقيق الداخلي؛
- ✓ مراجعة خطط التدقيق الداخلي؛
- ✓ التأكد من توفير الموارد اللازمة لقسم التدقيق الداخلي.

6-1 العوامل المساعدة على ظهور لجان التدقيق

قد ساعدت الكثير من العوامل على زيادة الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق، ومن أهمها¹⁰:

- ✓ تزايد حالات الفشل المالي للعديد من المؤسسات والبنوك؛
 - ✓ التناقض الموجود بين المدققين الخارجيين وبين إدارة المؤسسة خاصة في مجال المحافظة على استقلالية المدقق؛
 - ✓ الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية؛
 - ✓ حاجة أصحاب المصلحة في المؤسسات خاصة بالمبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية؛
- وبالتالي يمكن القول من خلال ما سبق أن المطالبة بضرورة وجود لجان التدقيق في المؤسسات وسن تشريعات في بعض دول العالم هو اتجاه عالمي جاء لمعالجة الخلل الموجود في إدارة المؤسسات وتعزيز حوكمتها.

7-1 ركائز لجان التدقيق

تعتمد لجان التدقيق على الأساسيات والركائز التالية¹¹:

1-7-1 استقلالية لجنة التدقيق: تقتضي الاستقلالية أن تضم لجنة التدقيق أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبذلك يمنع كل من المسؤول التنفيذي والمدير المالي وأي عضو آخر من مجلس الإدارة في المؤسسة من العمل كعضو في لجنة التدقيق، كما أن استقلالية لجان التدقيق تقلل من احتمالية التلاعب.

2-7-1 اجتماعات لجنة التدقيق: نصت التشريعات والقوانين على وجود اجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات، فيجب أن تجتمع اللجنة دورياً، على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات سنوياً، واجتماعات لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه المؤسسة.

1-7-3 الخبرة المالية للجنة التدقيق: إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية. كما أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، إضافة إلى أن أعضاء لجان التدقيق يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق وخصوصاً الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة.

2. أساسيات حوكمة الشركات

1-2 مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح حوكمة الشركات، بحيث تختلف كل منها باختلاف وجهة النظر إليها من طرف الباحثين، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحليلين الماليين لحوكمة الشركات، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

- هي نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة¹².

- هي عملية يتم من خلالها تحديد القواعد وتنظيم الممارسات السليمة للرقابة على القائمين على إدارة الشركة بما يحفظ حقوق المساهمين ويضمن مستوى ملائم من الشفافية والإفصاح ويضبط العلاقة بين مجلس الإدارة من جهة والأطراف أصحاب المصالح من جهة أخرى¹³.

- ينطوي مفهوم حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم¹⁴.

2-2 أهمية حوكمة الشركات:

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في كونها أداة جيدة تتيح للمجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يمكن من خلاله توفير الحماية لحقوق المساهمين وتوفير إفصاح ملائم ومعلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات المصالح.

ويشير بعض الباحثين إلى أن السبب الرئيسي للاهتمام بموضوع حوكمة الشركات هو الانفصال بين الملكية والإدارة.

ويرى البعض أن أهمية حوكمة الشركات تتجلى في كونها تهتم بما يلي¹⁵:

- ✓ الرقابة على أداء الشركات وتحسين الكفاءة الاقتصادية.
- ✓ إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
- ✓ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة.
- ✓ مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين بمراقبة أداء الشركات

في حين يرى آخرون أن حوكمة الشركات حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ سواء من قبل حكومات الدول أو من

قبل المنظمات الدولية كونها تلعب دوراً أساسياً في:

- ✓ مكافحة الفساد المالي والإداري والذي كان السبب الرئيس في حالات الفشل التي منيت بها العديد من الشركات الكبرى.
- ✓ تفعيل دور الجمعيات العمومية وحماية حقوق المساهمين وتحفيز هؤلاء المساهمين على الاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وأداء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها.
- ✓ الحد من التلاعب والغش والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات الحوكمة والتي تعمل على إحكام الرقابة والسيطرة على كافة الوحدات الاقتصادية.
- ✓ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وتحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات وتوفير أقصى درجات الاستقلال لهم وحمايتهم من أي ضغوط قد يتعرضون لها من قبل مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين.
- ✓ تعزيز الشفافية وتقديم تقارير مالية دقيقة وعادلة مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بهذه التقارير واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ✓ جذب الاستثمارات على اعتبار أن المستثمرين يسعون إلى الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات لما تحققه الحوكمة من إفصاح وشفافية ودقة في التقارير المالية.
- ✓ زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور أسواق المال وزيادة قدرتها على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار وحماية حقوق الأقلية كما تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية.
- ✓ رفع مستويات الأداء للشركات وتعظيم قيمتها السوقية.
- ✓ زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- ✓ زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع مما يساهم في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول.
- ✓ خلق روح التنافس بين المدراء التنفيذيين والموظفين الإداريين وغيرهم.

2-3 مبادئ حوكمة الشركات

مع تزايد أهمية الحوكمة وإثبات جدواها في علاج عدة مشاكل تسييرية، سارعت عدة هيئات ومؤسسات دولية في وضع نهج وإطار ومبادئ لتطبيقها. ونذكر من هذه الهيئات "مجلس التقرير المالي" لبورصة لندن للأوراق المالية، مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا، لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية، مؤسسة التمويل الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهذه الأخيرة جاءت بمجموعة مبادئ شكلت نقطة بداية مهمة لبناء نظام حوكمة وهي¹⁶:

- ✓ ضمان توافر إطار فعال لحوكمة المؤسسات؛
- ✓ حقوق المساهمين ووظائف الملكية الأساسية؛
- ✓ المعاملة العادلة للمساهمين؛
- ✓ دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات؛
- ✓ الإفصاح والشفافية؛
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة.

4-2 العناصر الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

أصبحت درجة إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي والذي يتسم بالعمولة واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية من أجل الإستثمار. لذا فإن تطبيق حوكمة الشركات من شأنه محاربة الفساد والعمل على مزيد من فرص الإستثمار والتنمية الاقتصادية. وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الشركات وهي كما يلي¹⁷:

1-4-2 وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة للجميع

حيث أنه يجب على مجلس الإدارة أن يضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه وإدارة النشاط ، وتطوير المبادئ في الإدارة بما يساعد على منع الفساد والرشوة سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الخارجية. كما يجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

2-4-2 وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في الشركة.

وذلك عن طريق تحديد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا، مع إلزام الإدارة العليا بتحديد المسؤوليات المختلفة للعاملين داخل الهيكل التنظيمي طبقا للوظائف.

3-4-2 ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم لدورهم في عملية الحوكمة.

حيث يجب أن يتوفر لدى الأعضاء معلومات لحظية كافية تمكنهم من الحكم على أداء الإدارة لتحديد أوجه القصور وبالتالي إتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة، مع تدعيم الإستقلالية والموضوعية لدى الأعضاء مع ضرورة الإستفادة من تجارب الآخرين لتطوير الاستراتيجيات.

إن تطبيق حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد إحترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً، إنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها ، لذلك فكلما إتسع النطاق في إستخدامها كانت المصلحة أكبر للمجتمع.

3. دور لجان التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات:

هناك إتجاه قوي داخل الشركات للاعتماد على لجنة التدقيق مع الوضع في الاعتبار توافر عدة عناصر لازمة لكي يكون دورها فعال ومنها التمتع بالاستقلالية، الخبرة، والفحص وهو ما يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات، وكذلك تقييم الافصاح المالي، ومدى كفاية الرقابة الداخلية، ولقد أصبحت لجان التدقيق أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات، وتؤدي لجان التدقيق دوراً محورياً في مجال حوكمة الشركات، ويتضح ذلك جلياً فيما يلي :

1-3 أهمية لجان التدقيق كإطار لتفعيل إستقلال التدقيق الخارجي

إن الهدف الأساسي من تكوين لجان التدقيق هو تأكيد وزيادة مصداقية القوائم المالية، ولذلك يجب على هذه اللجنة أن تسعى إلى تدعيم إستقلالية وظيفة التدقيق عن إدارة المؤسسة، وتمكين المدقق الخارجي من أداء عملية التدقيق بدون أي ضغوط قد تؤثر سلباً على مصداقية نتائجها، أو كفاءتها، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للمؤسسة، وقد أكدت مختلف الهيئات المهنية العالمية، على ضرورة إقامة خطوط إتصال مباشرة ومستمرة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، حيث تعمل اللجنة كهمزة وصل بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين.

يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين لجان التدقيق والمراجع الخارجي وتتلور هذه العلاقة من خلال مجموعة من العمليات وذلك كما يلي¹⁸:

1-1-3 مناقشة التقرير: فبعد قيام المدقق الخارجي بوضع تقريره وتثبيته للتوصيات التي سيوجهها للإدارة، فإن لجنة التدقيق تقوم بمناقشة هذا التقرير مع المدقق الخارجي لتثبيت التوصيات اللازمة والتي ستوجه للإدارة والتي ستعتبر مرجعا فيما بعد يمكن اللجوء إليه للتأكد من قيام الإدارة بالإجراءات التنفيذية اللازمة تجاه هذه التوصيات، وقد تقترح اللجنة إجراء تطوير أو تحسين أو تعديل في شكل توصيات إذا كانت مثلا تعتبر غير عملية.

2-1-3 مراجعة الأمور المتعلقة بمراجعة السنة السابقة: فلجنة التدقيق وخلال المناقشات المغلقة التي تقوم بها مع المدقق الخارجي تريد التعرف على إنطباعات المدقق عن وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية، والصعوبات التي واجهها أثناء قيامه بعملية التدقيق، وأي تعثر أو قصور في التعاون مع الإدارة، وأيضا أي غش أو خرق للنظم واللوائح الداخلية من طرف التنفيذيين، كما يجب على لجنة التدقيق مناقشة السياسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة، خاصة إذا كانت هذه السياسات تختلف عن السنوات السابقة، أو تنحرف عن المعايير المقبولة والمطبقة.

3-1-3 مناقشة خطة التدقيق للسنة اللاحقة: فقبل بداية عملية التدقيق، تقوم لجنة التدقيق بمناقشة خطة العمل التي أعدها المدقق الخارجي وتقدم إقتراحاتها بخصوص الأمور التي تتطلب ربما اهتمام أكبر وخاص، كما تهتم اللجنة بالتغيرات في المعايير المحاسبية والقوانين التي تؤثر على حسابات المؤسسة، أو على عملية التدقيق في المستقبل وفي الأخير يتم وضع جدول توقيت التدقيق والاستراتيجية الخاصة بتنسيق التعاون مع المدققين الداخليين.

4-1-3 ترشيح المدقق الخارجي وتقييم جودة أداء وظيفته: تعتبر لجنة التدقيق هي اللجنة المنوط بها تقديم النصح والمشورة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق باختيار المدققين الذين سيتم تعيينهم، وذلك باعتبارها أكثر مقدرة على تقييم جودة أداء عملية التدقيق فقد تدخل عدة اعتبارات في اختيار التدقيق الخارجي، مثل حجم المؤسسة وموقعها، طبيعة نشاطها، تاريخها، فكر وفلسفة الإدارة.

5-1-3 النظر في أتعاب المدقق الخارجي: لجان التدقيق قد تكون لدعم خبرة كافية في تقديم المستوى الملائم لأتعاب المدقق الخارجي، وتعتمد لجان التدقيق في تقدير أتعاب المدققين على النحو التالي:

✓ حجم المؤسسة محل التدقيق ومدى تعقد أعمالها، حالة السجلات المحاسبية، ونظام الرقابة الداخلية؛

✓ مستوى جهود إدارة التدقيق الداخلي، ومدى كفاية وكفاءة العاملين بالمؤسسة؛

✓ أتعاب المدققين الخارجيين في المؤسسات المماثلة في نفس النوع من النشاط؛

✓ على لجنة التدقيق أن تأخذ في عين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأتعاب المرتفعة عن أداء خدمات التدقيق، أو الخدمات الاستشارية الأخرى بخلاف التدقيق، لأن هذه الأتعاب المرتفعة قد تحول بين المدقق الخارجي وأداء عمله باستقلالية؛

6-1-3 تفعيل استقلال المدقق الخارجي: لقد اعتبر الهدف الأساسي من تكوين لجان التدقيق هو إقامة قناة إتصال بين المدقق الخارجي والمؤسسة، وفي نفس الوقت العمل كحاجز بين المدقق والإدارة لتدعيم إستقلاله، والتخفيف من حدة الضغوط التي قد تمارسها الإدارة عليه لتحقيق رغباتها في ظل تعارض المصالح بين إدارة المؤسسة وملاكها. ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة التدقيق يتضح لنا أن لها دور هام في زيادة فاعلية وإستقلالية المدقق الخارجي، وذلك عن طريق دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية، وبالطبع هذا سوف يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المدقق الخارجي وفي مهنة التدقيق بصفة عامة

ونظرا لأهمية دور لجان التدقيق في تدعيم إستقلال وظيفة المدقق الخارجي مما يؤثر بدرجة كبيرة على جودة وكفاءة أداء عملية التدقيق، وبالتالي زيادة المصداقية في مخرجاتها ونتائجها والتأكد من صحة القوائم المالية بالمؤسسة.

إن تطوير أنظمة تكليف وتغيير المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وجعل لجنة التدقيق صاحبة السلطة الوحيدة في هذا المجال إنما يضيف مزيدا من الاستقلالية على عمله، فضلا عن أن تفعيل المساءلة المهنية للمدقق الخارجي وتوسيع نطاق مسؤوليته المهنية إنما يؤدي إلى تنفيذ عمليات تدقيق ذات جودة مرتفعة مما يزيد من قدرته على إبداء الرأي المعلن والمحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم والتقارير المالية ويضيف عليها مزيدا من الثقة والمصداقية¹⁹.

يعتبر المدقق الخارجي وكيلا عن المساهمين في مراجعة القوائم المالية التي أعدها الإدارة، والمطلوب منه إبداء رأيه المعلن والمحايد، وهذا يتطلب الإلتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، ولكي يقوم المدقق الخارجي بمهامه بكل موضوعية وإستقلالية، فقد حرصت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة التدقيق دعم وتعزيز فاعلية وإستقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يستطيع أن يؤدي مهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة المؤسسة مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المساهمين والأطراف الأخرى في القوائم المالية ومن ثم ترشيد قراراتهم الإستثمارية. كما بين تقرير سميث أن الجهة المسؤولة عن الإشراف على علاقات المؤسسة بالمدقق الخارجي هي لجنة التدقيق، وتتلور مسؤولياتها عن ذلك في النقاط التالية²⁰:

- ✓ تقوم لجنة التدقيق بترشيع تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة؛
- ✓ يقوم مجلس الإدارة برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة؛
- ✓ تقوم لجنة التدقيق بتقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فاعلية التدقيق في نهاية كل دورة، ومراجعة إستقلالية المدقق الخارجي سنويا؛
- ✓ استقصاء أسباب إستقالة المدقق، وتبحث في أي إجراء يمكن إتخاذة حيال ذلك؛
- ✓ تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، وملاءمة تلك الأتعاب مع أنشطة التدقيق المنفذة؛
- ✓ مراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه في القضايا التي تم حلها والقضايا المتعلقة؛
- ✓ مراجعة مستويات الأخطاء وإستجابة الإدارة لملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي، والحصول على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة؛
- ✓ مراجعة رسالة التمثيل قبل توقيعها من الإدارة، وخطاب الإدارة المرسل من المدقق إلى مجلس الإدارة؛
- ✓ تقييم فاعلية أعمال التدقيق الخارجي في نهاية كل دورة، والتأكد من قيام المدقق بتنفيذ خطة التدقيق الموضوعية، ومراجعة التقديرات المحاسبية الرئيسة مع المدقق ومدى قناعته بهذه التقديرات، ومعرفة ردوده على أسئلة لجنة التدقيق؛

2-4 دور لجان التدقيق في دعم أعمال التدقيق الداخلي:

إن وجود إدارة للتدقيق الداخلي يتمتع أعضاؤه بالاستقلال الفعلي يعد من أهم عوامل نجاح منظومة حوكمة الشركات، وقد أكدت بعض الدراسات على أن عدم استقلالية إدارة التدقيق الداخلي كان السبب الرئيسي وراء إخفاق تلك الجهة الرقابية في اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب الذي تعرضت له التقارير المالية في الآونة الأخيرة والذي أدى بدوره إلى انهيار العديد من الشركات الكبرى.

2-3-1 تطور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات:

لقد تطور عمل التدقيق الداخلي في ظل نظام حوكمة الشركات الأمر الذي تطلب تفعيل عمل المدقق الداخلي واستقلالته ليتمكن من إنجاز مهامه بكفاءة وفعالية في منع واكتشاف الغش والأخطاء في القوائم والتقارير المالية، فقد وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين تعريفاً جديداً للتدقيق الداخلي حيث أشارت إلى أن التدقيق الداخلي هو "نشاط مستقل، موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية وإدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة"، في حين يشير التعريف القديم إلى أن التدقيق الداخلي هو "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كما تشمل أيضاً توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة"²¹.

2-3-2 أثر تطور مفهوم التدقيق الداخلي على التقارير المالية:

لاحظنا فيما سبق أن هناك تطورا قد طرأ على مفهوم التدقيق الداخلي في ظل نظام حوكمة الشركات حيث اشتمل المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي على خدمات جديدة وهي:

- خدمة التأكيد الموضوعي.

- الخدمات الاستشارية.

- تحسين فعالية عمليات الحوكمة.

كما أن المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي لم يشترط أن تتم عملية التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المنظمة، فضلا عن ذلك فإن التطور الذي فرضه نظام حوكمة الشركات على مهنة التدقيق الداخلية تطلب توافر مجموعة من الضوابط لعل من أهمها:

✓ توجيه التبعية التنظيمية والإدارية لإدارة التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق وحصر سلطات تعيين وعزل المدقق الداخلي وتحديد أتعابه بيد تلك اللجنة.

✓ تحديد الحد الأقصى لفترة قيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق الداخلي لأي شركة بفترة خمس سنوات للحفاظ على استقلالته وعدم تأثره بأي علاقات وظيفية.

✓ إرساء نظام مراجعة جودة أداء المدققين الداخليين وتقييم درجة التزامهم واستقلالهم مرة كل عام على الأقل من قبل جهة خارجية.

✓ تشديد العقوبات المدنية والجنائية على المدققين الداخليين في حال ثبت قيامهم أو اشتراكهم أو تواطؤهم في أي فساد مالي أو إداري.

وأخيراً يمكننا القول إن توجيه تبعية المدقق الداخلي للجنة التدقيق ومرور تقاريره بهذه اللجنة المتخصصة مهنيًا إنما يضيف مزيداً من الثقة على تلك التقارير بالإضافة إلى أن توافر الضوابط السابقة يمنح المراقب الداخلي مزيداً من الاستقلالية ويزيد من قدرته في إحكام الرقابة على إعداد التقارير المالية وفي الإفصاح عن أي نقاط ضعف في نظم الرقابة الداخلية.

3-3 مهام لجان التدقيق المتعلقة بفحص نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية يمثل قاعدة أساسية وضرورية للاطمئنان على دقة البيانات المالية والتحقق من قدرتها على تحقيق أقصى كفاية إنتاجية للمحافظة على الاستثمار ، لابد أن يحقق مستويات ملائمة من التدقيق والفحص داخل كل شركة،

ويؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة الى جعل عمل المدققين اكثر سهولة، حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين الادارة والقائمين على نظام الرقابة الداخلية.

كما يجب أن يتم وضع نظام الرقابة الداخلية بناء على تصور ودراسة المخاطر التي قد تواجه الشركة مع ضرورة متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

كما أن أساليب الرقابة الداخلية التي يحتوي عليها نظام الرقابة الداخلية تساعد الادارة الرشيدة من خلال أسلوب Reasonable Assurance عند قياس وتقييم حوكمة الشركات في الوصول الى درجة من التأكيد المعقول للمخرجات المالية حتى يمكن تقدير المنافع ومقارنتها بالتكاليف²².

4-3 الدور الحوكمي للجنة التدقيق في التأثير على جودة التقارير المالية

كما سبق وأن ذكرنا أن المهمة الأساسية للجنة التدقيق تنحصر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفعالية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، فإن لجنة التدقيق لها دور فعال في التأكد من أن القوائم المالية أعدت بطريقة سليمة وأن الإفصاح عنها قد تم بشكل مناسب مع التأكيد على حصول المدقق الخارجي على الدعم والاستقلالية في مهامه، من أجل ذلك تكونت لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين على الأقل لديهم الخبرة والدراية بالشؤون المالية والمحاسبية ومسؤوليتها الإشراف على إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ويمكن تلخيص هذه المهام في استعراض نتائج التدقيق الداخلي والخارجي بما فيها الملاحظات مع تقسيم توصيات المدقق الخارجي²³:

- ✓ دراسة واستعراض القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي خطأ أو حذف لمعلومات ذات أهمية ينتج عنها تضليل بالقوائم المالية؛
- ✓ استعراض تقارير المدقق ومناقشة الخلافات التي تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي التي يمكن أن تنشأ عند إعداد القوائم المالية؛
- ✓ دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والنظر في أي تغييرات ملموسة بشأن مبادئ وممارسات المحاسبة والتدقيق عند إعداد القوائم المالية
- ✓ تقييم أهداف الشركة عند إعداد التقارير المالية وأن تقوم بتقييم مدى الالتزام بتلك الأهداف؛
- ✓ أن تضمن أن نظام إعداد التقارير المالية يعطي المستفيدين فكرة واضحة عن الأداء التشغيلي والربحي للشركة؛
- ✓ العمل على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، كما ينبغي على اللجنة العمل على تقييم الظروف التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية؛
- ✓ الإشراف على عمليات التقصي المتعلقة بالغش أو الخطأ أو التحريف في البيانات المالية أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيصها.

يجب على لجنة التدقيق أن تفحص القوائم المالية السنوية، والمعلومات الفترية بحيث تتضمن ما يلي²⁴:

- فحص السياسات والممارسات المحاسبية بهدف التأكد من مساهمتها لتطور المعايير المهنية؛
- تقييم التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية مثل: المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة لدعاوى قضائية مرفوعة على الشركة؛
- التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط؛
- فحص جميع التسويات الهامة التي يقترحها مدقق الحسابات لتحديد أسبابها وأثرها على القوائم المالية؛

- فحص المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للإدارة ومجلس الإدارة على عمليات الشركة، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية؛
- التأكد من مدى كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية.

من خلال ما سبق نجد أن ما تقوم به لجنة التدقيق من مهام، حيث تعمل على ضمان تقديم قوائم مالية بجودة عالية وذات مصداقية وموثوقية ومنع الاحتيال، حتى تعطي الصورة الصادقة والحقيقية للشركة.. وتعتبر وظيفة لجنة التدقيق بالنسبة لإعداد التقارير المالية هي وظيفة إشرافية رقابية ولا يدخل في دورها إعداد هذه القوائم أي أن هذه اللجنة تقوم بدور المنسق بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي واستعراض نتائج التدقيق الداخلي والخارجي، كما تقوم بالنظر في أي تغييرات ملموسة بشأن مبادئ وممارسات التدقيق والمحاسبة المستخدمة عند إعداد القوائم المالية أو أي ممارس لاختيار مثير للشك تم استخدامه في إعداد تلك القوائم. كما يجب على لجنة التدقيق أن تقوم بتقييم المخاطر التي تنشأ عن الضغوط على مجلس الإدارة لإعداد التقارير، ومن الواضح أنه لكي تكون لجنة التدقيق فعالة في إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية، فإنها لا يمكن أن تعمل في فراغ، حيث تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية، وموظفي التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين للقيام بمسؤولياتها، لذا فإن من المهم أن تقوم اللجنة بخلق حوار مفتوح وحر وصريح ومنتظم مع كل أولئك المشاركين في العمل، وفي الواقع أن المحاسبة المالية وعملية إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية لا يمكن أن تنتج إلا عن طريق الاتصالات الفعالة²⁵.

3-5 مهام لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المخاطر :

تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، الذي أسندت إليه مهمة إدارة المخاطر المالية وغير المالية بالمؤسسة تحت وصاية لجنة التدقيق. حيث تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير إلى مجلس توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر. ومن بين مهام لجنة التدقيق اتجاه مسؤولياتها في إدارة المخاطر²⁶:

✓ الإشراف على إدارة المخاطر؛

✓ مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعاً لأنواع المخاطر المختلفة؛

✓ تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة؛

✓ المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد؛ فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية؛

✓ تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية؛

✓ ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها؛

3-6 مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالإفصاح والشفافية

تتمثل مهام لجان التدقيق المتعلقة بالإفصاح والشفافية فيما يلي²⁷:

3-6-1 الشفافية: إن إنشاء لجان التدقيق داخل المؤسسة يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير. كما تقوم اللجنة بالحد من التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

3-2-6 الافصاح: تتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق فيما يتعلق بالإفصاح عن التقارير المالية بالنواحي التالية:

- ✓ التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية؛
- ✓ التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية؛
- ✓ تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها؛
- ✓ التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للتقارير المالية؛
- ✓ تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مدقق الحسابات الخارجي؛

3-7 مهام لجنة التدقيق في مساعدة الإدارة العليا في تأدية مهامها: تساعد لجنة التدقيق الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، حيث تعتبر لجنة التدقيق قناة اتصال بين الإدارة والمدققين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توفير أو زيادة فرص احتمال تنفيذ إدارة المؤسسة للاقتراحات الملائمة التي يقدمها المدقق وما يتبعه ذلك من تحسين جودة الأداء المهني²⁸.

خلاصة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تنبثق لجان التدقيق عن مجلس الإدارة وهي تتكون من مديرين غير تنفيذيين، وتكون مسؤولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فردي، وإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤوليات لكل من التدقيق الداخلي والخارجي.
- تؤدي لجان التدقيق دور كبير في توجيه أعمال المؤسسات الاقتصادية، وزيادة درجة كفاءة أداء المدققين الداخليين والخارجيين في إعداد قوائم مالية تتسم بالمصداقية.
- إن تشكيل لجنة التدقيق المنبثقة من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إنما يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية بعدالة ومصداقية تلك التقارير.
- إن وجود لجان التدقيق داخل المؤسسة له دور مهم في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على أداء مسؤولياتهم بكل ثقة من خلال تدعيم إستقلالية المدقق الخارجي، وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة، كما تعتبر لجان التدقيق بمثابة حلقة الوصل بين الإدارة والمدقق الخارجي وبين الإدارة والمدقق الداخلي في المؤسسة.
- إن إنشاء لجان التدقيق داخل المؤسسات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.
- تهدف حوكمة الشركات إلى ضمان قيام الإدارة بالقواعد والممارسات والضوابط الرقابية باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين، أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم.
- تتجلى أهمية حوكمة الشركات في كونها أداة جيدة تتيح للمجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يمكن من خلاله توفير الحماية لحقوق المساهمين وتوفير إفصاح ملائم ومعلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات المصالح.
- تعتبر لجان التدقيق أحد الدعامات الأساسية لنجاح حوكمة الشركات، وتؤدي لجان التدقيق دورا محوريا في مجال حوكمة الشركات، ويتضح ذلك جليا من خلال تفعيل إستقلال المراجع الخارجي ودعم فاعلية المراجع الداخلي.

- تقوم لجنة التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق.
 - تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، الذي أسندت إليه مهمة إدارة المخاطر المالية وغير المالية بالمؤسسة تحت وصاية لجنة التدقيق، حيث تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير إلى مجلس توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر.
 - من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات:
 - العمل على وضع دليل لحوكمة الشركات لتتقيد به جميع الشركات، وهذا يساهم في زيادة مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والمعلومات المنشورة بالقوائم المالية.
 - ضرورة إقامة لجان مراجعة تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال التنسيق بينها وبين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة ها.
 - ضرورة إنشاء لجان تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة وإصدار عدد من القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات التي تلزم تلك الشركات بالتقيد بها.
 - الحرص عدم وجود تعارض بين الإدارة والمساهمين، وذلك من خلال نشر ثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة بشكل أوسع.
- . قائمة المراجع:**

- ¹ لشلال عائشة، بوعلي هشام، لجنة التدقيق كأحد دعائم حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لبعض ولايات الغرب الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص: 178-179.
- ² محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، الأردن، 2012، ص: 444.
- ³ مفيدة بن عثمان، دور حوكمة المؤسسات في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 130.
- ⁴ محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 160.
- ⁵ حسين أحمد دحدود، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية - دراسة ميدانية- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 1، 2015، ص: 77.
- ⁶ Ziani Abdelhak, Le Rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise: cas entreprises algériennes, these de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, algérie, 2013-2014, p : 87.
- ⁷ لشلال عائشة، بوعلي هشام، مرجع سابق، ص: 178، 179.
- ⁸ إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، تخصص، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص: 31-45.
- ⁹ محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 96.
- ¹⁰ بوفاسة سليمان، سعيداني الرشيد، لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة، المجلة الجزائرية لإقتصاد والمالية، العدد 3، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2015، ص: 21.

- ¹¹ محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد العشرون، العدد الثاني، الأردن، 2012، ص: 444-447.
- ¹² مداني أحمد، مداح عبد الهادي، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الإمارات للأوراق المالية، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015، ص: 4.
- ¹³ عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية «دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية»، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، 2008، ص: 30.
- ¹⁴ نساب عائشة، مدى قدرة التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين (دراسة حالة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016-2017، ص: 59.
- ¹⁵ عماد الشرع، مرجع سابق، ص: 31، 32.
- ¹⁶ عرابية الحاج، مايو عبد الله، الحوكمة المؤسسية المحلية: إطار تصوري لهيكل: إقليم المؤسسة، الملتقى الوطني الثالث حول الحوكمة والترشيد الإقتصادي، رهان إقتصادي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة أدرار، الجزائر، 2016، ص: 4، 5.
- ¹⁷ هدى خليل، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 38، العراق، 2014، ص: 225، 224.
- ¹⁸ يونس زين، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتدعيم إستقلال المراجع الخارجي، مجلة رؤى إقتصادية، العدد السادس، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص: 43-45.
- ¹⁹ عماد أحمد الشرع، مرجع سابق، ص: 67.
- ²⁰ عناني عبد الله، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة الشركات، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد السابع، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017، ص: 248.
- ²¹ عماد أحمد الشرع، مرجع سابق، ص: 63-65.
- ²² هدى خليل، مرجع سابق، ص: 229.
- ²³ نساب عائشة، مرجع سابق، ص: 74، 75.
- ²⁴ Jeffrey Cohen, Ganesh Krishnamoorthy, The Corporate Governance Mosaic And Financial Reporting Quality, Journal of Accounting Literature (2004, pp. 87-152), p: 33
- ²⁵ هدى خليل، مرجع سابق، ص 230.
- ²⁶ عناني عبد الله، مرجع سابق، 249-250.
- ²⁷ عناني عبد الله، مرجع سابق، ص: 251.
- ²⁸ عناني عبد الله، مرجع سابق، ص: 251-252.